

Distr.  
LIMITED

TD/B/39(1)/SC.II/L.1  
7 October 1992  
ARABIC  
Original : ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الأول

جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

اللجنة الثانية للدورة

### مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ت. كارتر (الولايات المتحدة الأمريكية)

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>العمل</u>
٢	'١١-١٣'	مقدمة.....
		الاول - تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ضوء مقرر كرتاخينا (البند ٩ من جدول الأعمال).....
٣	٤٤- ١	

### مقدمة

١١١ قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة ٨٠٧ (الافتتاحية) ، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الثانية للدورة) للنظر في بندي جدول الاعمال التاليين وتقديم تقرير عنهما:

إسهام الاونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (البند ٨ من جدول الاعمال) ؛

تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في ضوء مقرر كرتاخينا (البند ٩ من جدول الاعمال) .

وقرر المجلس كذلك أن تتحول اللجنة الثانية للدورة إلى لجنة خاصة للدورة تنظر في البند التالي وتقدم تقريراً عنه:

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات (البند ٧ من جدول الاعمال) .

١٢١ وانتخت اللجنة الثانية للدورة ، في جلستها الاولى المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وفي جلستها الاولى المستأنفة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ السيدة طاوس فروخي (الجزائر) رئيسة والسيد توماس كارتر (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبا للرئيس ومقررا لكل من اللجنة الثانية للدورة واللجنة الخاصة للدورة .

١٣١ وأثناء الجزء الاول من الدورة التاسعة والثلاثين عقدت اللجنة الثانية للدورة... جلسة رسمية و... جلسة غير رسمية . وعقدت اللجنة الخاصة للدورة... جلسة رسمية و... جلسة غير رسمية .

## الفصل الأول

### تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

#### في ضوء مقرر كرتاخينا

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة الثانية للدورة بمدد نظرها في هذا البند:

"تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: تقرير من الأمين العام للونكتاد"  
(TD/B/39(1)/4).

٢- قدم رئيس الوحدة الاقتصادية الخامسة ، هذا البند فقال إن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال يعكس في أداؤه وامكاناته التأثير الضار للسياسات التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية . وقال إن التطورات التي جرت منذ الانتفاضة الفلسطينية وما رافقها من تدابير اسرائيلية ، بالاقتران مع تأثير أزمة ١٩٩٠/١٩٩١ في منطقة الشرق الأوسط ، قد زادت الوضع تفاقمًا . وهذه العوامل قينت بشكل خطير العمالة والقدرة على توليد الدخل في قطاعات الاقتصاد المنتجة الرئيسية . فُعزل الاقتصاد عن الأسواق الإقليمية والدولية ، وهبط بشكل ملحوظ الدخل المستمد من مصادر بديلة كان الشعب الفلسطيني يعتمد عليها كثيرا .

٣- غير أن الآفاق المرتقبة لتحسن البيئة في مجالات السياسات المتمثلة بالاقتصاد الفلسطيني قد تأثرت ايجابيا منذ بدء عملية السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٩١ وآخر ما استجد من تطورات . وأشار بشكل خاص إلى الخطوات الملموسة الأولى التي قامت بها السلطات الاسرائيلية في طريق تحرير بعض جوانب بيئة السياسات الاقتصادية العامة في الأراضي المحتلة . وقد جاءت هذه الخطوات بتوازن مع الجهود المتجددة التي يبذلها الشعب الفلسطيني لتعزيز قاعدة اقتصاده المحلية وتحسين أداء الاقتصاد . وفرض تجميد على البناء الممول تمويلا خاصا و/أو عاما في المستوطنات الاسرائيلية في معظم مناطق الأراضي المحتلة قد زاد الآمال المرتقبة للتوصل إلى حل عادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط من شأنه أن يستجيب لطموحات كافة الأطراف ، بما فيها الشعب الفلسطيني .

٤- وفي ضوء هذه التطورات يحدد التقرير عددا من المجالات التي تحتاج إلى إجراء عاجل ، ويُجمل مجموعة من التدابير المختارة التي يمكن اتخاذها . غير أن شرطا أساسيا هاما جدا لنجاح تنفيذ هذه التدابير وسائر التدابير اللازمة الأخرى في مجال السياسات العامة يتمثل في ظهور بيئة تتوفر فيها للفلسطينيين أنفسهم الحرية اللازمة لاستنباط ووضع وتنفيذ سياساتهم وبرامجهم الإنمائية بدعم من المجتمع الدولي . واختتم

قائلا إنه يؤمل أن تمهد الجهود الجارية حاليا في سياق عملية السلام السبيل لقيام مثل هذه البيئة .

٥- وأعرب ممثل فلسطين عن امتنانه للمساعدة التي يوفرها الاونكتاد للشعب الفلسطيني ، وذلك أساسا في شكل دراسات وتقارير عن اقتصاد فلسطين . غير أن التقرير المعروض على اللجنة يختلف كثيرا عن التقارير السابقة التي كانت مرضية ، وذلك من حيث التفصيل والوضوح ، ومن حيث لهجته المتفائلة التي تستند إلى تصريحات وليس إلى أفعال ، ومن حيث ولاية الوحدة الاقتصادية الخاصة ، والصياغة المستخدمة في القرارات ذات الصلة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني .

٦- وأضاف قائلا إنه كان يتوقع إلى حد بعيد أن يفي رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد بوعوده باتخاذ تدابير بناء الثقة لتسهيل عملية السلام . ولكن رئيس الوزراء لم يف بهذه الوعود . ولا يمكن إضفاء الصبغة القانونية على مستوطنة ما بوصفها وصفا مختلفا أو بإنشائها بأعذار مختلفة . وعلاوة على ذلك فإنه لمن الغريب ، في العصر الحديث ، الربط بين الأمن والمستوطنات . وفي هذا السياق كان رئيس الوزراء الاسرائيلي قد وافق على إقامة ١١ ٠٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وحصل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على ١٠ مليارات من الدولارات كضمانات للقروض ، ستمكن اسرائيل من مواصلة أنشطتها الاستيطانية .

٧- واسترسل قائلا إن اسرائيل التي صادرت لأغراض توسعية ، أكثر من نصف مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، كانت قد أشارت في إطار مفاوضات السلام الشائبة إلى أن اقتراحها بشأن الحكم الذاتي ينطبق على الأشخاص وليس على الأرض ، كما أنها رفضت الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، كما رفضت الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق السيادة على موارده المائية وعلى الموارد الطبيعية الأخرى . ونتيجة لهذا التعتن الاسرائيلي انقضى عام تقريبا دون تحقيق أية نتائج ملموسة في عملية السلام . وأدى استمرار الاحتلال الاسرائيلي إلى تدهور خطير في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المحاصر ، بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والإسكان . وقال ، بذلك الخصوص ، إن وفده لا يوافق على الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام والذي مفاده أن أنشطة الاستيطان الاسرائيلية قد توقفت . وما يزيد الطين بلة أن رئيس الوزراء الاسرائيلي كان قد أعرب مؤخرا عن أمنيته أن يفرق قطاع غزة في البحر .

٨- ومضى قائلا إنه يجب أن يدرج الاونكتاد ، في تقاريره المقبلة ، البعد الإنساني للتنمية (كما حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ، وكذلك تأثير المشاكل

البيئية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، بما يتفق مع المبدأ ٢٣ من إعلان ريو . وأعرب عن أمله في أن يحرز تقدم ملموس مع حلول العام القادم في عملية السلام وأن يغطي أيضا التقرير المقبل تأثير تلك العملية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني . وقال إن الشعب الفلسطيني لم يحمل على تعويض يذكر عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج فيما عدا ما قدمته الجماعة الأوروبية وحثّ الجهات الأخرى على الاقتداء بالممثل الطيب الذي أعطته واختتم مؤكدا التزام منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام من أجل التوصل إلى سلام عادل يقوم على الشرعية الدولية وعلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية .

٩- قال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (بنغلاديش) إن تقرير الأمانة يدل على أن التطورات الأخيرة في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت تعكس الأثر التراكمي للقيود التي ما انفك الاقتصاد يعمل في ظلها . كما أن الانتفاضة الفلسطينية وما رافقها من تدابير اتخذتها السلطات الإسرائيلية ما زالت تؤثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني . ولقد صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية ونزعت ملكية مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وأقامت عددا كبيرا من المستوطنات الإسرائيلية المدنية والعسكرية في جميع أنحاء هذه الأراضي . وانتزعت الأرض بشكل متزايد من يد الأهالي الفلسطينيين وحرّموا من الانتفاع بها .

١٠- وأضاف قائلا إن الحالة بالنسبة للموارد المائية ما زالت تمثل قضية من أكثر القضايا حساسة إذ تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، وهي قضية حيوية في جميع أنحاء المنطقة . وكافة جوانب استغلال المياه وتوزيعها وإدارتها ما زالت تنظمها أوامر عسكرية . والزراعة تعمل في سياق مساحة مزروعة متناقصة وإمدادات محدودة بالمياه ، مع إنتاجية منخفضة وتقلبات دورية وتنويع غير كاف ، وأحيانا منافسة غير متساوية مع الواردات الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة . وعلى الرغم من هذه القيود شجعت المبادرات الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧ ظهور شيء من الانتعاش في الإنتاج والعمالة في المجال الزراعي . ومع ذلك ، وفي حين لا تزال المنتجات الإسرائيلية الزراعية والممنعة تدخل أسواق الأراضي المحتلة بحرية ، تواجه المبادرات الفلسطينية إلى إسرائيل مجموعة متنوعة من القيود . فعلى سبيل المثال كانت حكومة إسرائيل قد حظرت الصادرات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل لأنها ستدخل في منافسة مباشرة مع المنتجات الإسرائيلية .

١١- وقال إن هناك حاجة إلى العمل على إزالة القيود التي ما زالت تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني . والبحث الجاري الآن عن حل عادل ودائم للنزاع يجب أن يرافقه

إجراء فعال من جانب المجتمع الدولي لمدّ الشعب الفلسطيني بالمساعدة التي يحتاج إليها لانعاش اقتصاده . فالقيام الآن بعمل جيّد التصميم وواضح الأهداف من شأنه أن يكبح التدهور الاقتصادي والتفتت الاجتماعي ويرسي الأساس لانعاش الاقتصاد الفلسطيني ونموه المستدام .

١٢- وقال ممثل الأردن إن تقرير الأمين العام يختلف عن التقارير السابقة من حيث مضمونه ، وأعرب عن أمله في أن يتضمن التقرير المقبل معلومات أكثر تفصيلا .

١٣- وأضاف قائلا إن المشكلة الأساسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني هي الاحتلال ، وأن أية جهود لتحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما هي إجراءات مسكنة ما لم توضع نهاية للاحتلال . والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لتكريس الاحتلال غير شرعية وتتعارض مع العديد من قرارات الأمم المتحدة ، وقد واصلت الحكومة الإسرائيلية الحالية ، على الرغم من بعض التصريحات الإيجابية ظاهرياً ، العديد من ممارسات الاستيطان وسائر الممارسات الأخرى التي كانت تقوم بها الحكومة السابقة . ومن الأهمية بمكان عدم أخذ تصريحات الحكومة الإسرائيلية بجدية أكثر مما تستحق ، وعلى المجتمع الدولي ألا يجعل المفاوضات الحالية تقلل من اهتمامها بالأوضاع الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ، أو من حاجتهم إلى المساعدة ما دام الاحتلال مستمرا .

١٤- واسترسل قائلا إن مختلف الممارسات غير القانونية والتعسفية التي ما انفكت إسرائيل تواصلها منذ الاحتلال ، بما في ذلك نزع ملكية الأرض ، وإقامة المستوطنات ، والسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية وتحويلها ، وفرض رسوم غير قانونية تؤثر بشكل ضار على الجهود الإنمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وكرد فعل بدأ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يعتمدون بشكل متزايد على مواردهم البشرية والمادية الخاصة بهم ، وهذه الجهود تتطلب دعماً من المجتمع الدولي . والأمر يحتاج إلى مزيد المساعدة الدولية ، كما يجب أن تكف إسرائيل عن التدخل في وصول المعونة الخارجية إلى الفلسطينيين .

١٥- وفي الختام ، أحاط علما مع التقدير بالملاحظات النهائية في التقرير ولكنه أعرب عن أمله في أن تتضمن التقارير المقبلة توصيات تتناول كافة مشاكل الاقتصاد الفلسطيني ، بما في ذلك مشاكله الهيكلية الأعمق جذورا ، ومتطلبات التنمية المستدامة . وأعاد تأكيد الدور الهام للوحدة الاقتصادية الخاصة ، ودعا إلى توفير ما يكفي من الموارد لتمكينها من استكمال عملها ، بما في ذلك المشروع المشترك بين القطاعات .

١٦- وقال ممثل إسرائيل إن التقرير المعروض على اللجنة لا يختلف كثيرا عن التقارير السابقة . وأضاف أنه يتميز بتحيز صارخ وعداء لإسرائيل ، فحتى الإشارات القليلة الموجزة للخطوات الايجابية العديدة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية نسبت بعجلة إلى بواعث خفية سلبية .

١٧- وأضاف قائلا إنه ما كان من الممكن أن يكون قد غاب عن الأمانة أن عملية سلام تجري الآن في الشرق الأوسط على أساس صيغة مدريد ، وقد تطورت هذه العملية بعد أشهر من الدبلوماسية المكشوفة وتحققت نتيجة تنازلات وحلول توفيقية من جانب جميع الأطراف . والهدف من المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل في إطار تلك العملية هو التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين . ومن شأن ذلك أن يكون خطوة وسيطة بين الوضع الحالي والمركز الدائم المقبل للأراضي . وتجري حاليا مفاوضات مكثفة ومفصلة تحقيقا لذلك الهدف ، وهي تشمل العديد من مجالات النشاط التي يعالجها هذا التقرير .

١٨- واسترسل قائلا إن عاملا هاما في عملية مدريد قد كان المعاملة المنصفة والعدالة التي تقوم العملية على أساسها ، وإن هذا العامل يفتقر إليه عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة بشكل واضح . وفائدة هذا التقرير ، شأنه في ذلك شأن التقارير السابقة تقتصر على تأثيره المدمر والسلبى ، وهو يشجع على استمرار التمسك بالعداء العديم الجدوى والعقيم ، الذي يضر بعملية السلام ويعوق تحسن التفاهم والثقة المتبادلة .

١٩- والأونكتاد ، في معالجته لهذه المسألة ، قد وضع نفسه خارج الاتجاه السائد في النشاط المثمر وذو الصلة . وكما أن الأونكتاد ، الذي أصبح أسير اتجاه متحيز وضيق الحدود ، قد بدد مئات آلاف الدولارات من الأموال العامة . ففي وقت يشكو فيه سكان بعض البلدان الاعضاء من المجاعة ، وتحتاج فيه الانظمة الاقتصادية البالية أشد الحاجة إلى الدراية والمساعدة ، فإنه لمن المخزي أن يظل الأونكتاد يخصص موارده المحدودة لترويج خلافات سياسية فات عهدها .

٢٠- وسكان الأراضي الذين هم أشد الناس حاجة إلى مساعدة فنية عالية المستوى ، لن يحصلوا شيئا من التقرير إن لم يكن استمرار سوء التوجيه ودعم استمرار النشاط العدائي في الداخل وفي الخارج ، وهذا أمر لا يمكن إلا أن يكون مناقضا لتعزيز السلم والتفاهم .

٢١- وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إن وضع السكان الفلسطينيين الاقتصادي السيء في الأراضي المحتلة يرجع سببه إلى ممارسات إسرائيل في مجالي الاستيطان ونزع ملكية الأرض ، وإلى سيطرة إسرائيل على الموارد المائية وتحويلها إلى المستوطنات

العسكرية ، وكذلك إلى مجموعة متنوعة من التدابير القمعية والمعقوبات الجماعية . وكان أحدث هذه الممارسات الحصار الذي فرض على قطاع غزة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢ والذي حال دون تنقل البضائع والأشخاص والأغذية والأدوية داخل المنطقة وإليها . وقد أدت الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هذه الممارسات إلى هبوط في الناتج القومي الإجمالي منذ عام ١٩٨٧ وإلى خسائر تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار .

٢٢- ولقد كانت التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية من الوحدة الاقتصادية الخاصة تتضمن دائما دراسة مفصلة مدعومة بالأرقام والاحصاءات حول الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . لذلك فإن إيجاز التقرير المعروض على اللجنة اليوم يبعث على الدهشة . ومن الأهمية بمكان مواصلة رصد وتحري ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي تعرقل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك إعداد تقارير موسعة وشاملة في المستقبل .

٢٣- وأخيرا ، لا يمكن أن تتحقق التنمية الكاملة لاقتصاد الشعب الفلسطيني إلا بعد إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس .

٢٤- وقال ممثل مصر إن التقرير المعروض على اللجنة يتضمن استعراضا وتحليلا مفيدتين لبعض جوانب الأحوال الاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يشير إلى أهمية تقديم المجتمع الدولي لمزيد من المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . وهناك جانب هام أبرزه التقرير هو الارتباط الوثيق بين التدني الحاد في الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة وبين استمرار الاحتلال الاسرائيلي .

٢٥- فجميع الجهود المبذولة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني اصطدمت بمعارضة عنيدة من سلطات الاحتلال من خلال تدابير تبقي على السيطرة على كل جوانب النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك توسيع المستوطنات ومصادرة الأرض الفلسطينية . وأدت السياسات الاسرائيلية المتمثلة بالموارد المائية وتحويلها لكي تستخدم في اسرائيل إلى ضغط عنيف على الموارد المائية الفلسطينية . وفضلا عن ذلك تسببت القيود الاسرائيلية على المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وعلى المبادرات وعلى كل جوانب النشاط الاقتصادي الفلسطيني إلى تأخير تنفيذ برنامج الجماعة الأوروبية الطموح لتقديم المساعدة . وأكد أن المبادرات الاقتصادية للشعب الفلسطيني من أجل زيادة اعتماده على النفس وتقليل اعتماده على اسرائيل تستحق الدعم والتشجيع الكاملين .



٣٦ - وأضاف أن تقرير الأمين العام يختلف اختلافا كاملا عن التقارير السابقة كملاً ونوعاً . فهو يفتقر إلى المعلومات والإحصائيات التفصيلية الواردة في التقارير السابقة والتي أصبحت مرجعا أساسيا لأي دراسة للأحوال الاقتصادية في الأرض المحتلة . وأشار إلى أن التحليل القطاعي والمشارك بين القطاعات في التقرير الحالي كان شديد الإيجاز ، وتساءل عن كنه الظروف الجديدة التي منعت الوحدة الاقتصادية الخاصة من الحصول على المعلومات التي سبق أن قدمتها في الأعوام السابقة . وأشار في هذا الصدد إلى المعلومات التفصيلية الواردة في تقارير منظمة العمل الدولية بشأن هذا الموضوع . وقال إن هناك فائدة فيما لو تضمن التقرير تحليلا أكثر تفصيلا لحالة البيئة فيما يتصل بالموارد الطبيعية ، وخاصة المياه ، في الأرض المحتلة وفقاً للمبدأ ٢٣ من إعلان ريو .

٣٧ - وأعرب عن اتفاقه الكامل مع التوصيات الواردة في الجزء الأخير من التقرير وعن أمله في أن تنفذ ، إلا أنه تساءل كيف يُتوقع من الشعب الفلسطيني أن ينفذ هذه التدابير في ضوء التدابير الاقتصادية والعسكرية العديدة القاسية التي يواجهها . إن المشاكل الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن حلها إلا من خلال حل سياسي شامل وعادل للمسألة الفلسطينية ، بما في ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني للحق في تقرير المصير . وأعرب عن أمله في أن يتحول التفاؤل الذي يتجلى في التقرير بشأن التطورات والبيانات الأخيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمستوطنات ، إلى واقع ملموس .

٣٨ - وأعرب المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (نيجيريا) عن قلقه إزاء حالة الاقتصاد الفلسطيني . وقال إن القطاعات الإنتاجية قد تأثرت تأثرا ضارا ، كما انتزعت الأرض من حوزة الأهالي الفلسطينيين لأغراض الاستيطان أو لأغراض عسكرية . ومع ذلك فإنه يجد تشجيعاً من التغييرات الملموسة في سياسة الاستيطان التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، والتي يأمل أن تعزز عملية السلم وأن تحيي اقتصاد الشعب الفلسطيني . كما أن هناك موارد اقتصادية أخرى كالمياه والعمل ، لها أهمية حيوية لاقتصاد الشعب الفلسطيني وللمنطقة ككل ، وأعرب عن أمله في سد الشفرة بين الحاجة إلى الموارد الحيوية للاستخدامات الإنتاجية وبين توفير هذه الموارد . ومن الأساسي أن يمارس الشعب الفلسطيني السيطرة الفعالة على هذه الموارد من خلال الحكم الذاتي .

٣٩ - وأضاف أنه يشعر أيضا بالقلق إزاء القيود المستمرة على حركة الممنوعات والمنتجات الزراعية من الأراضي المحتلة ، إذ أن تخفيف القيود التجارية على المنتجات من الأراضي المحتلة من شأنه أن ينهض بمستوى ومحتوى السلع المتداولة من المنطقة ككل . إن تعزيز صادرات الأراضي المحتلة إلى بقية العالم تمشيئاً مع مبادئ التجارة الحرة أمر بالغ الأهمية للاقتصادات الفلسطينية والإقليمية ، وأعرب عن اتفاقه مع ملاحظات وتوصيات الأمانة في هذا الصدد .

٣٠ - ودعا المجتمع الدولي إلى ضرورة توفير المساعدة التقنية والمالية المباشرة إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على إنشاء شبكات للنقل والمواصلات ولدعم الأنشطة الارتكازية الأخرى في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية ، مثل وضع استراتيجية شاملة للإسكان . وينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد الشعب الفلسطيني من أجل السيطرة على أكثر موارده الاقتصادية حيوية ، وخاصة المياه والأرض ، ورمد هذه الموارد . وعلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة اللازمة إلى الشعب الفلسطيني ، وينبغي أن تكون التقارير المقبلة أكثر شمولاً وأن تتضمن توصيات حيوية للمجتمع الدولي .

٣١ - وأعرب ممثل باكستان عن تأييده الكامل لبيان فلسطين ، ولاحظ باهتمام بالغ أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي صادرت مساحات واسعة من الأرض في الأراضي المحتلة وفرضت السيطرة الكاملة على مواردها المائية . كما أنشأت عددا كبيرا من المستوطنات المدنية والعسكرية الاسرائيلية في أنحاء الأرض المحتلة . وفي الوقت نفسه كانت تدابير السياسة العامة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية محدودة لتعزيز أو مساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية أثناء الفترة . ومن الملامح البارزة للاحتلال الاسرائيلي استخدام الاوامر العسكرية لتنظيم جوانب كثيرة من حياة الفلسطينيين ، وقد أسهمت هذه الاوامر في تدهور الاقتصاد الفلسطيني . إن العالم يشهد الآن السلطات الاسرائيلية وهي تمارس أسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان .

٣٢ - وقال إن التقرير المعروض على اللجنة يبدو أنه كان مركزا وأغفل ذكر أشياء كثيرة . ومع ذلك فقد أنجزت الوحدة الاقتصادية الخاصة عملا جيدا ، وأيد الاقتراح الفلسطيني بإدراج الرقم القياسي للتنمية البشرية في التقرير القادم الذي تعده الأمانة . ودعا المجتمع الدولي إلى تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع وجهوده المبذولة لتحسين اقتصاده .

٣٣ - ولاحظ ممثل جامعة الدول العربية أن التقرير قيد النظر أعد عملا بقرار المؤتمر ١٤٦(د-٦) وبمقرر كرتاخينا . وأعرب عن تأييده الكامل للبيانات التي أدلت بها الدول العربية وخاصة بيان فلسطين .

٣٤ - وقال إنه سقط سهوا من التقرير قيد النظر التفسير المتعلق بتسميتي "الأرض المحتلة" و"الأرض" الوارد في الحاشية (١) بالوشيقة TD/B/1305 ، الأمر الذي يأمل في تصحيحه مستقبلا . وأضاف أن الجزء الأول من التقرير يفتقر إلى التحليل الاقتصادي المتعمق الذي كانت أمانة الاونكتاد تجريه منذ عام ١٩٨١ ، وخاصة فيما يتعلق بالقيود السائدة وسط الضغوط الجديدة خلال الفترة قيد البحث . واقتصر التقرير على إشارات

مقتضبة وتوسع في تحليل لبعض التوجهات أُست عليها نتائج وإيحاءات سابقة لاوانها (الفقرات ٦-٨) . وكان من الضروري أن يسرد التقرير كل التدابير الاسرائيلية التي أثرت سلبيا على الاقتصاد الفلسطيني في الاجل القصير والمتوسط والبعيد ، وعدم الاكتفاء بسرد تدابير اتخذت في الاشهر الاخيرة الماضية . ولم يوضح التقرير أشر التدابير الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ، ولا المبادرات الفلسطينية من أجل الاعتماد على الذات وتحديات الإصلاح الاقتصادي . كما عانى التقرير من ضعف في البيانات ، رغم توافر البيانات والإحصاءات خلال العام المنصرم من مجموعة من المصادر .

٣٥ - ورغم أنه من الصحيح أنه لا يمكن إصدار تقرير "مثالي" إلا أنه يرى اختلافًا واضحًا بين تقرير هذا العام وتقارير الأعوام السابقة . وقد يكون من أسباب ذلك نقص الكادر البشري المخصص للوحدة الخاصة ، وكرر في هذا الصدد الحاجة إلى توفير الكادر البشري المناسب للوحدة الخاصة . إن التقرير محل البحث يمكن اعتباره عرضا استهلاليا موجزا للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطان الاسرائيلي وما يتصل بها من سياسات .

٣٦ - وقال إن مسألة الاستيطان مسألة خطيرة للغاية لا يمكن إغفالها وإغفال نتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية . والواقع إن موضوع الاستيطان يحتاج إلى دراسة اقتصادية متعمقة ، بسبب محاولات سلطات الاحتلال التعتيم إعلاميا على مصادرتها الأرض العربية وإنشاء المستوطنات .

٣٧ - وكرر في ختام كلمته شكره لامانة الاونكتاد وللمجتمع الدولي لمساندته الشعب الفلسطيني . وقال إن جامعة الدول العربية ودولها الاعضاء ستعمل من أجل ترسيخ حل عادل شامل ودائم لقضية فلسطين على أساس قرارات الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وبخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٣٨ - وقال ممثل فلسطين في ممارسته لحق الرد إنه لا توجد وثيقة للأمانة يمكن أن ترضي جميع الاطراف ، وإن الآراء ينبغي الإعراب عنها بطريقة معقولة ودبلوماسية . ومن المستغرب أن نستمع إلى ممثل المحتلين وهو يهاجم الامانة باستخدام ألفاظ مثل "المشين" . ورغم أن الشعب الفلسطيني هو الضحية ، ورغم أفعال اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، فإن بيان فلسطين لم يستخدم مثل هذه الالفاظ . إن الزعم الاسرائيلي بأن تقارير الاونكتاد تعرقل عملية السلم يشير السخرية . فقد كان رئيس وزراء اسرائيل السابق هو الذي اعترف بعد هزيمته الانتخابية بأنه كان سيطيل أمد مفاوضات السلم لمدة ١٠ سنة لو أمكنه ذلك . ومن السهل إيجاد كبش فداء للهجوم ، لكن الامانة كانت تنفذ فحسب قرارا اتخذ بطريقة ديمقراطية . وإذا أرادت اسرائيل مهاجمة عمل الامانة ، لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا عن طريق قرار آخر يتخذ بطريقة ديمقراطية .

٣٩ - وقالت الرئيسة في إيجازها لمناقشات اللجنة إنه يبدو أن غالبية الوفود التي أخذت الكلمة تتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمانة . ومع ذلك أشارت وفود كثيرة أسئلة تتعلق بالاختلاف بين التقرير المعروض على اللجنة والتقارير السابقة من حيث الشكل والمضمون معا . فالتقرير الأخير يفتقر إلى البيانات الإحصائية والتحليل المتعمق للتقارير السابقة ، ولم يعالج مسألة التنمية المستدامة أو مفهوم التنمية البشرية . وأعرب في اللجنة عن رأي مؤداه أن عملية السلم قد بدأت فحسب وأنها لم تحدث بعد أي أثر على الحالة في الأرض المحتلة . إن الفلسطينيين في الأرض المحتلة ما زالوا يواجهون معابا هائلة نتيجة مصادرة الأرض والموارد الأخرى ونتيجة التنظيم العسكري للنشاط الاقتصادي والاجتماعي . وأشارت في ختام كلمتها إلى أن ولاية الاونكتاد في المجال قيد البحث قد تأكدت في الاونكتاد الثامن الذي طلب إلى الاونكتاد مواصلة تقديم مساعدته للشعب الفلسطيني .

٤٠ - وقال رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة في ملاحظاته الختامية إن إيجاز تقرير الأمانة يمكن أن يعزى إلى ازدياد ندرة البيانات واستمرار رفض إسرائيل زيارة موظفي الوحدة للأرض المحتلة . ومع ذلك يجل التقرير بإيجاز التطورات الأساسية التي حدثت منذ العام السابق ، دون الدخول في تفاصيل بشأن مسائل سبق تناولها على نحو كاف في تقارير سابقة . وأضاف أنه ليس من المستصوب مقارنة التقرير بتقارير الأعوام السابقة إذ أن لكل عام تطورات . إن إجراء تحليل شامل ومتكامل للأثر التراكمي للتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ كان بالطبع شاغل الأمانة في إطار المشروع المشترك بين القطاعات الذي يشارف على الاكتمال . ويؤمل أن توفر نتائج هذا المشروع الهام الأساس لمزيد من الإصلاح في بيئة السياسة العامة وأن توجه العمل على شتى الأصعدة بطريقة متسقة .

٤١ - وفيما يتعلق بنغمة التفاؤل في التقرير بشأن تغيرات معينة حدثت مؤخرا في البيئة السياسية ، درست الأمانة بعناية هذه التغيرات في ضوء التوصيات المتعلقة بمسائل شتى وردت في تقاريرها السابقة . وهكذا اعترفت الأمانة بالتغيرات وتعرب عن الأمل في أن يتسع نطاق هذه التغيرات ليشمل كل المجالات الحيوية الأخرى للاقتصاد الفلسطيني .

٤٢ - وفيما يتعلق بالطلبات الموجهة إلى الأمانة بأن تنص أيضا لمسائل جديدة مثل الرقم القياسي للتنمية البشرية ، والبيئة ، والبنية الأساسية وأشار النتائج المحتملة لعملية السلم على الاقتصاد الفلسطيني الوطني ، قال إن هذه اهتمامات مشروعة . وفي حين أن المشروع المشترك بين القطاعات يتناول جوانب معينة من هذه المسائل ، سيتم بحث إمكانية إجراء دراسة متعمقة ، مع أخذ الموارد المتاحة للوحدة في الاعتبار .

٤٣ - وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة من عدة وفود بأن تتضمن التقارير المقبلة مزيداً من التوصيات ، قال إن استكمال المشروع المشترك بين القطاعات سيُمكن الأمانة من تلبية هذا الطلب بطريقة شاملة ومتكاملة .

الإجراء الذي اتخذته اللجنة الثانية للدورة

٤٤ - أحاطت اللجنة الثانية للدورة علماً ، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة TD/B/39(1)/4 .

-----